جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دوري رقم ( ٤٤ ) لسنة ٢٠١٣

**********

صدر الكتاب الدوري رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ وقد تضمنت الفقرة الأخيرة منه ما يلى :

يحظر نهائيا الخصم على اعتمادات الموازنة بأيه مبالغ وإيداعها بالحسابات الخاصة وكذا حساب الدائنين بالبنك المركزي الا ما تحدده المادة (٥٨٥) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات بعد استبعاد (حساب جارى المستحقات الاستثمارية – حساب جارى دائن بنك الاستثمار – حساب جارى دائن التصفية)

ويراعى فى نهاية كل سنة مالية عمل تسوية يرد جميع المبالغ المعلاه بالدائنة والمخصومة على بنود الموازنة الى البنود التى تم خصمها منها بالتسوية التالية :-

من حـ/ الدائنة - - -

الى حـ/ المصروفات

باب - - -

مجموعة - - -

بند - - - -

نوع - - - -

كما صدر الكتاب الدوري رقم ١٥ لسنة ٢٠١٣ متضمنا إلغاء هذه الفقرة.

ونظرا لورود استفسارات من العديد من الجهات فى هذا الشأن ونهواً لهذا الموضوع.

فإن قطاع الحسابات والمديريات المالية يرى ضرورة التأكيد على أنه لا يجوز الخصم على اعتمادات الموازنة بأية مبالغ وإيداعها بالحسابات والصناديق الخاصة أو الحسابات الدائنة بذات الجهة أوجهات أخرى فيما عدا الحسابات الدائنة التى تمثل الاستقطاعات التى يشملها حساب جارى مبالغ دائنة تحت التسوية ، وذلك وفقا لما تضمنه الكتاب الدورى رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢.

مع التنبيه مشدداً على أى جهة تكون قد خالفت ذلك بالعمل على تصويب الوضع قانونا قبل نهاية السنة المالية الحالية فى ٢٠١٣/٦/٣٠ درءاً للمساءلة وحفاظا على المال العام .

لذا تهيب وزارة المالية بالسادة المسئولين الماليين بالجهاز الإداري للدولة و وحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات ووكلائهم ضرورة الالتزام بما تضمنه هذا الكتاب الدوري .

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

"محاسب /كارم محمود يوسف"

القاهرة فى : ٢٠١٣/٥/

وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

## كتاب دوري رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣

سبق وأن أصدرت الإدارة المركزية لحسابات الحكومة كتاب دوري رقم(٤٢) لسنة ٢٠١٢ وبناءاً على تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بكشوف الحساب والمصادقات للوحدات المحلية والخدمية والاقتصادية والصناديق الخاصة ( الختامي في ٢٠١٣/٦/٣٠ ) واستعدادا لتنظيم عملية تسليم كشوف الحساب ومرفقات الختامي ٢٠١٣/٦/٣٠ ٠
فأنه ينبغي على الوحدات المشار إليها بعالية ضرورة إتباع الآتي : -

١- موافاة البنك المركزي المصري بخطاب تفويض بالإستلام مستوفى التوقيعات المبلغ عنها وختم شعار الجمهورية مع ذكر أرقام الحسابات المطلوب إستلامها لسرعة الإنجاز .
٢- ضرورة إحضار ما يثبت شخصية المستلم حسب التفويض وذلك حتى لا يضطر البنك بعدم التسليم .
٣- ضرورة استكمال إستلام الوحدات ما ينقصها من كشوف ومرفقات خلال الفترة القادمة وقبل نهاية شهر يونيو ٢٠١٣ حيث لن يتم تسليم متأخرات خلال فترة تسليم الختامي .
٤- سيتم تسليم الختامي ( ٢٠١٣/٦/٣٠ ) بعد تاريخ الإقفال مع إعطاء البنك مهلة لمدة أربعة أيام ( بعد تاريخ الإقفال ) لتجهيز الكشوف على أن يتم التسليم خلال الأربعة الأيام التالية لذلك ، وسوف ترسل الكشوف و المصادقات التي لن يتم إستلامها خلال تلك الفترة إلى الوحدات بريدياً .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإداري للدولة و وحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة ( الخدمية – الإقتصادية ) والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات ومديري الحسابات ووكلائهم بضرورة مراعاة ما تقدم.

في ٢٠١٣/٥/١٢

**رئيس**
**الإدارة المركزية لحسابات الحكومة**

**"محاسب / عيد أحمد إبراهيم "**